الفصل الثاني

تكلفة نفقة التعليم كاستثمار

الفصل الثالث : تكلفة نفقة التعليم كاستثمار

- تمهيد
- أهمية اقتصاديات التعليم
- اقتصاد التعليم والعوامل الثقافية
- وحدة التكلفة
- أنواع التكلفة
- تكاليف التعليم وحسابها
- مفهوم التكليف
- التعليم والتنمية الاقتصادية
- دور التعليم في التنمية وقيمة الاقتصادية
- في باب الايجابيات
- في باب السلبيات

تمهيد

منذ ظهور علم إقتصاديات التعليم و تبلور مفهوم رأس مال البشري عام 1960 لم يعد ينظر إلى التعليم على أنه خدمة استهلاكية ، وأن الطلب عليه يعود فقط لأسباب إجتماعية ، بل أصبح ينظر إليه على أنه إستثمار (له تكلفة و عائد) أي أن الطلب عليه أصبح اقتصاديا ، و إزداد الطلب على التعليم من قبل الأفراد و الحكومات لأنه إستثمار مربح تفوق عائداته تكاليفه على مستوى الفردي (الشخصي) وعلى المستوى القومي (الإجتماعي) إلا أنه ومنذ الثمانينات بدأ يعاد النظر بالقيمة الإقتصادية للتعليم ولا سيما العالي منه في ظل زيادة عدد الخرجين العاطلين عن العمل ، وانخفاض مستوى كفايته الكمية و النوعية ، تزايد الضغوط على ميزانياته لتقليل الدعم له في ظل محدودية الموارد المتاحة .

إن تكاليف التعليم بما تتضمنه من عناصر حول محتواها و أنواعها و توزيعها و تزايدها و حساباتها وما يضاف إليها من تمويل و تخطيط و ترشيد للإنفاق ونحو ذلك ،تؤلف باباً واسعاً للبحث ، كثر الخوض فيه لأسباب عديدة فقد أدى التوسع الكمي في التعليم المعاصر إلى تضخم الإنفاق عليه ، لتوفير [1] مستلزماته من الأبنية و المعلمين و الوسائل التعليمية و غيرها ،وأصبحت هذه المشكلات حادة في البلدان النامية و القليلة الثروة و

[1]- نفس المرجع السابق – ص 24

الدخل القومي ، حيث السكان يتكاثرون بنسب مرتفعة تجعل عدد الذين في أعمار التعليم يصل إلى نصف عدد السكان أحيانا و حيثُ يتجهُ المجتمع إلى تأمين الحد الممكن من التعليم بالإضافة إلى كون هذهِ المجتمعات حديثة العهد بالتعليم ، فلم تتوافر فيها بعد المدارس اللازمة . **المرجع**

-المعلمين و الوسائل التعليمية ، مما يجعلها بحاجة إلى إنفاق ضخم حتى توفر المستوى الضروري لتعليم أبنائها

أهمية اقتصاديات التعليم :

-في الاقتصاد ظواهر و حوادث يساعد في تفسيرها إدخال العوامل التربوية ، ومن ذلك محو النمو الاقتصادي في المجتمع وتطور الإنتاج و الدخل حيث لا تفسر العوامل الإقتصادية كرأس المال المادي وقوة العمل وحدها ذلك التطور و النمو يقول الإقتصادي سولتر مما أثار حيرتي أن المفاهيم التي كنت استخدمها لقياس رأس المال و القوة العاملة ، بدت و كأنها جوفاء عند تفسير ما حدث من زيادات في الإنتاج خلال فترة من الزمن فبدأت أدرك أن عناصر الإنتاج التي كنت أحددها كرأس مال قوة عمل ليست ثابتة و إنما تخضع للتحسين مع الايام و أني كنت أغفل هذهِ التحسينات فيما كنت أقيسه كرأس مال وقوة عمل و اتضح أمامي أن الاستثمار في الإنسان كبير التأثير في النمو الإقتصادي و إن التربية هي السبيل الرئيسي للإستثمار في رأس المال البشري

-دون إغفال تأثير العوامل الأخرى كالتنبؤ بمستوى نجاح المشاريع الصناعية التي تتطلب مهارات عالية في ضوء مستوى التعليم التقني القائم أو المزمع إحداثه و قدرته على تخريج تلكَ المهارات ، و التنبؤ بمستوى النمو الإقتصادي الممكن إحداثه بناء على حجم القوى العاملة التي سيخرجها التعليم خلال مدة تنفيذ التنمية و مستوى كفاءات تلك الطاقة ومهاراتها وأنواعها وملائمتها لحاجات برامج التنمية الاقتصادية المرسومة و

مشاريعها ، وكذلك الحال في التنبؤ بحركة الدخل القومي و توزيع المكاسب و الدخول بين أفراد المجتمع و التنبؤ بحالة العمل و البطالة في ضوء المقارنة بين حاجات المشاريع من القوة العاملة و مستوى مهاراتها وما ستخرجهُ مؤسسات التعليم منها .

-من جهة أخرى يمكن التنبؤ بمجرى الحوادث التربوية كالتوسع في التعليم ومساراتها نحو التعليم العام و المهني و العالي و المستحدثات الجديدة في الفروع و المناهج في ضوء التطورات الاقتصادية ، فالتوسع في التعليم المهني يواكب حركة التوسع و التنويع في البرامج و المشاريع الصناعية و تطور التجارة و تحديثها و انفتاحها على العالم يدفع لإنشاء المعاهد و الكليات التجارية ،وتناقص حجم الحرف اليدوية و انواعها ،يتبنى بانكماش التعليم الحرفي و تناقص حجمه و نمو الثروة و الدخل القومي يتبنى بالتوسع في التعليم وتحسين كفايته عن طريق مده بتمويل أضخم و هكذا .

-لكن إمكانته التنبؤ بما سيحصل بوجه إلى الفائدة الثالثة الإقتصاديات التعليم وهي إسهام أبحاث هذا العلم و نتائجها في ضبط المستقبل التربوي الاقتصادي ، معالجة المشكلات الإقتصادية أو التربوية القائمة أو المتوقع حدوثها ، فطالما أن التنبؤ بمجرى الاقتصاد و التربية ممكن فإن التحكم في حدوثه و ضبطها أيضاً، وذلك عن طريق توفير العوامل التربوية و الإقتصادية وتنظيمها بصورة توصل إلى الأوضاع المنتشرة ، ضمن هذا المنحى

يمكن رسم معالم التنمية الإقتصادية و التربوية كما يمكن معالجة المشكلات الاقتصادية أو التربوية القائمة أو المتوقع حدوثها .

اقتصاد التعليم و العوامل الثقافية :

سنعتمد هنا على العناصر الثقافية التي تؤثر في النشاط الإقتصادي و تتأثر به على التفرقة[1] الشائعة بين الجوانب التقييمية و الجوانب الوجودية في الثقافة ، أما الجوانب التقييمية فتشير إلى كل ما يعتبر مرغوب فيه في نسق القيم الثقافية او كل ما يتعين على أعضاء المجتمع إعتناقه بينما تسير الجوانب الوجودية إلى كل ما من نشأته تبرير الأوضاع الراهنة لكل من الإنسان و المجتمع و الطبيعة فيفي نسق المعتقد العنصري مثلاً يتمثل الجانب التقييمي في التأكد على أن عنصر أو سلالة معينة يجب أن يستحوذ على إمتيازات كبرى فيما يتعلق بمقومات الحياة الإجتماعية ،أما الجانب الوجودي (الذي يعرف أحيانا بالجانب الإيديولوجي. فيتمثل في الإصرار على أن السلالة أو الجنس التي حرمت من حقوقها الطبيعية و الإنسانية يستحقون أن يكونوا كذلك لأنها سلالة من الناحية الإيديولوجية

[1]- علم الاجتماع الاقتصادي ، محمد احمد بيومي ، دار العرفة الجامعية ، 2004 ، ص 100

وحدة التكلفة :[1]

من الضروري الاعتماد على وحدة للتكلفة من أجل المقارنة بين أنواع التكلفة في المراحل التعليمية المختلفة إضافة إلى إستخدامها من أجل التنبؤ بالنفقات المستقبلية و أشار د.بدر و آخرون :أن تقدير تكلفة التعليم لا يتم إلا عن طريق الوحدة التي تنسب إليها هذه التكلفة ،فهذه الوحدة يمكن ان تكون : المدرسة ،الصف ، المعلم ، الطالب إلا أنه يفضل إستخدام التكلفة السنوية للطالب الجديد . أما د.عبد السلام فإنه يحدد طرق حساب وحدة التكلفة بالتالي :

أ-كلفة الخريج ب-حساب المستوى التعليمي الذي بلغه الطالب (لمـن يتسربون)

جـ-وفق معدل الحضور اليومي د- حسب المكان الذي يشغله هـ- طبقاً للصف المدرسي و-التكلفة الجارية للمعلم ي- وحدة التكلفة للطالب (وهي الأكثر إستخداماً)

-أما د .غنيمة ،فيعتمد في تقدير وحدة التكلفة على أسلوب تحليل مدخلات التعليم ، أو المتوسط التعليم أو متوسط تكلفة الطالب أو تقدير تكلفة التعليم بإستخدام تكلفة المعلم الواحد ، أو بإستخدام تكلفة الفصل الواحد ، لكن د ،عبد الدايم يرى أن نقص البيانات و الإحصائيات المتعلقة بالطلاب و الأساتذة و الصرفيات

[1]- نفس المرجع السابق ، ص 100

سيجعل حسابات التكلفة تقريبية ، ومن أجل زيادة الدقة يمكن حساب متوسط تكلفة الطالب لكن بند من مختلف أبواب النفقات ولكن مرحلة على حدة ، ثم تحول ساعات الدروس الفعلية إلى سنوات دراسية كاملة ، وعدد الأساتذة و سائر أفراد التعليم تبعاً لساعات العمل و المؤهلات حتى يكون الحساب ذا دلالة وودهال توصلت بعد تحليله للتكاليف أن هناك طريقتين لقياس وحدة التكلفة .

أ- من خلال التكاليف الكلية

عدد الطلاب

ب- الإنفاق الكلي = كلفة الخريج الواحد

عدد الخرجين

أنواع التكلفـة : [1]

تصنف التكاليف وفق أنواع عديدة و أشكال مختلفة فقد تصنف التكاليف إلى جارية و غير جارية أو تكاليف ثابتة و متغيرة ، تكاليف مباشرة و غير مباشرة ، تكاليف نقدية و مادية ، تكاليف حسب المرحلة التعليمية (

[1] -نفس المرجع السابق ، ص104-106

ابتدائي ، متوسط ، مهني عام ، ثانوي ، جامعي ...)كلف حكومية و أهلية ، تكلفة سنوية و تكلفة الخريج ، تكلفة فعلية و تكلفة ضائعة ، تكاليف كلية و تكاليف جزئية ....

رغم اتفاق الباحثين على هذه التسميات إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم على مدلول كل منها ، و البنود التي تمثل عليها ، فقد اعتبر "د. عبد السلام " أن التكاليف تقسم إلى قسمين : تكاليف يتحملها الأفراد من جراء تعليمهم (فردية) وتشمل المبالغ التي يدفعها الطالب (رسوم التسجيل) وما ينفقه في شراء الكتب و المتطلبات الأخرى ، و الدخل الذي يخسره (الفرصة الضائعة) و تكاليف يتحملها المجتمع (الدولة) و تشمل التكاليف الجارية و الرأسمالية و تقسم الى مباشرة(التي تنفق من قبل إدارة الكلية الجامعية مباشرة) وغير مباشرة (و تنفق من قبل رئاسة الجامعة أو الوزارة) .

-ويتفق "د. الحبيب " في تقييم هذه التكاليف إلى فردية و إجتماعية ، وأن التكاليف المباشرة التي تخص الكلية ذاتها (وتخص الطلاب مباشرة) أما الغير مباشرة فهي المنفعة من قبل المراكز الأخرى المشرفة (كالجامعة و الوزارة) و تنفق على الكلية وعلى غيرهـا (أي لا تخصها وحدها) لذلك اعتبرت غير مباشرة .

-ونستنتج من خلال التقسيمات السابقة أن هناك خلافاً حول مفهوم التكلفة المباشرة و غير المباشرة و كذلك في مفهوم الكلية و الإجتماعية و الحكومية فالتكاليف الكلية تكون مرة هي مجموع الشخصية و الإجتماعية و

بالتالي فالإجتماعية هي نفسها الحكومة أو العامة ومرة أخرى التكلفة الكلية هي مجموع التكاليف المباشرة وغير المباشرة الشخصية او المباشرة وغير المباشرة الإجتماعية .

-لذلك نقترح تقسيم تكاليف التعليم إلى أنواع التالية :

أ-التكاليف الشخصية : (ويمكن أن تسمى أيضاً التكاليف الخاصة الفردية) و تقسم إلى قسمين :

-تكاليف مباشرة : وتشمل على المبالغ التي ينفقها الطالب و أهله من اجل الدراسة كرسوم الدراسة و أقساطها ، و ثمن الكتب و المراجع و القرطاسية و المواد التعليمية و نفقات النقل و المواصلات و الرحلات و الأنشطة و مصاريف السكن المنفقة لأجل التعليم فقط ،إضافة إلى المصاريف الأخرى النثرية (مصاريف الجيب) بإستثناء

تكاليف التعليم و حسابها :[1]

تكاليف التعليم عامل أساسي في توفير التعليم و تطويره ، وتحديده ولهذا تهتم الجهات المسؤولة عن التعليم بدراسة تكاليفه الحالية و حساب حاجاته المستقبلية من **الأموال** و إدراجها في موازنة الدولة ، و تستخدم في هذه الحسابات أساليب مختلفة .

– مفهوم تكاليف التعليم :

يستخدم مفهوم التكلفة في الإقتصاد للدلالة على القيمة المادية و المالية التي أنفقت أو ينبغي إنفاقها للحصول على سلعة أو خدمة ، أو لإنتاج تلك السلعة أو الخدمة ، وتحديد الكلفة بعبارات نقدية أو غير نقدية ،وتنسب إلى أحد أطراف التعامل الإقتصادي منتج ، بائع ، مشتري ، مستهلك ونظراً لوجود سلسلة من أطراف التعامل الإقتصادي نفرض أن تكون الكلفة بالنسبة لأحد أطراف التعامل أعلى من التي يتحملها الطرف الأعلى في السلسلة أو مساوية لها على الأقل فكلفة منتوج غذائي بالنسبة إلى المستهلك النهائي (سعر شرائها بالمفرق) تكون أعلى من الكلفة التي تقع على البائع بالمفرق لأن هذا الأخير يأخذ أرباحاً إلى جانب سعر الجملة الذي دفعه ،وهذه الكلفة بدورها تكون أعلى من الكلفة التي تقع على البائع بالجملة لأن

[1]- المرجع السابق ص 43-44

هذا الأخير تحمل أعباء إلى جانب المبلغ الذي دفعه و لأنه يأخذ أرباحاً تزيد سعر عن سعر الشراء ، كما أن الكلفة التي يتحملها البائع بالجملة تكون أعلى من الكلفة التي تقع على المنتج حتى يحصل هذا الأخير على كلفة الإنتاج و أعبائه و أرباحه .

-و إذا إنتقلنا إلى التعليم نجد أن المفهوم العام للكلفة يصح على هذا الميدان من الإنتاج و الإستهلاك فكلفة التعليم أو التربية هي مجموع القيم المادية و المالية التي تنفق أو ينبغي إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من الموارد البشرية ، كالفتية الذين تخلصوا من الأُمية و جهزوا بالمعارف و المهارات الأساسية المساعدة على التكيف مع الحياة المعاصرة ، أو العمال المجهزين بالقدرات و المهارات اللازمة للعمل الصناعي أو المعلمين أو الأطباء أو المهندسين .....ألخ

-ومن جهة أخرى فإن كلفة التربية تقع على المجتمع الذي يقدمها وعلى الفرد الذي يتلقاها فإن كان المجتمع متمثلاً بالدولة أو الأسرة أو المؤسسات الأخرى هو الذي ينفق على التعليم ، فإن المتعلم أيضاً يشترك في ذلك الإنفاق سواء دفع المال (كأقساط مدرسية مثلاً) أو لم يدفعه ، لأنه في كلى الحالتين يتحمل ما يطلق عليه اسم الربح الفائق أي الدخل الذي كان سيكسبه من العمل لو لم يخصص وقته للتعليم ، ويشترك المجتمع معه في هذه الكلفة ، لأنها قد تؤثر على سير الإنتاج ولا سيما في حالة نقص اليد العاملة

التعليم و التمنية الاقتصادية :

إن التنمية الاقتصادية تعتبر في الواقع عن العملية التي يمكن بموجبها أن يستخدم شعب أو دولة ما أو منطقة ما موارده المسيرة في تحقيق زيادة مستديمة في نصيب لكل فرد في المتوسط من سلع و خدمات و إرتفاع مستواه المعيشي[1] .

-ولقد ساهم التعليم في الدولة المتقدمة للوصول إلى التنمية الإقتصادية بصورة مباشرة وهذا ما نلاحظه في الدول المتطورة وما وصلت إليه.

-بينما الدول المتخلفة لم تهتم بالتعليم إلا في الآونة الأخيرة و بالتالي لم تحقق مستويات مقبولة في التنمية كما أننا نجد في الدول المتقدمة سلطة دون تسلط وهذا بمنع مشاركة أصحاب القرار في إتخاذ القرار بما يحقق الفائدة لجميع الأفراد المعنية بالإضافة أننا نجد في الدول المتقدمة حقيقة ان الإقتصاد هو ركيزة التنمية الإقتصادية .

[1]- مذكرة فعالية المنظومة التربوية من خلال امتحانات شهادة البكالوريا و شهادة الاساسي 2000/2007/2008- 1999 – عدلي صليحة -2009-2010

-وبالتالي نجد ان دور القطاع الخاص مؤثر في التنمية الإقتصادية من خلال المساهمة جنباً لجنب مع القطاعات الحكومية ، وهذا من خلال تمويل المشاريع التنموية باختلاف أطيافها وعلى الأخص تعليم و الأبحاث العلمية التي يجنى ثمارها المجتمع من كل فئاته أضعافاً مضاعفة .

دور التعليم في التنمية وقيمته الإقتصادية : [1]

التربية و التنمية :

إن النمو يعني الزيادة وفي مجال الإقتصاد يعني الزيادة الطبيعية أو العفوية في الدخل القومي أو الفردي دون إتخاذ إجراءات للتحكم في مجرى العمليات الإقتصادية بينما التنمية فتعني سياسات و إجراءات مقصودة و ليست عفوية ، وقد عرفها الدكتور **أنطوان رحمة** : بأنها العملية التي يتم بموجبها تحقيق زيادة حقيقية في الناتج القومي لاقتصاد معين خلال فترة طويلة من الزمن (رحمة 1987،64) وكثيراً ما أستخدم مصطلح النمو و التنمية على أنهما شيء واحد ، إلا أن المختصين يفرقون بينهما أو أن يعدوا التنمية نمواً مخططاً على الأقل ، لذلك فالتنمية مفهوم أوسع و أشمل من النمو لأنها ترتبط بتوزيع الناتج و السلوكيات و مستوى

[1]- نفس المرجع السابق ص 26

المعيشة ، فالتنمية تغيير في هيكل المنتجات و الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية وتطور النظام الإجتماعي ككل (الصعيدي 1996-55-25)

-لهذا فالتنمية مفهوم متشعب و مطاط و مثقل بقيم ذات أبعاد تاريخية و فلسفية و عقائدية و إقتصادية (روميو -992-2725-286)

-وعملية التمنية تمثل جانبين العنصر البشري و العنصر المادي ، إذا يمتزجان إمتزاجاً كاملاً في سيرة حياة المجتمع و العنصر البشري أو (عنصر العمل) يعد الحاكم في التنمية لأن ما يعتبر موردًا إقتصادياً يتوقف إلى حد كبير على المهارات و الخبرات الفنية و الإدارية و هذا المسؤول عن تحويل الموارد المختلفة من قوة إلى فعل و من إمكانية إلى وجود ، بل لا يمكن الإستفادة من الموارد الطبيعية جيداً دون توافر مستوى مهارات وتعليم جيد للقوى العاملة ، و أكد " اكروست " في دراسته التي أجراها في النرويج أن العنصر البشري المتعلم يعتبر القوة المحركة للنمو الإقتصادي و ذلك من خلال تطوير التعليم للإدارة التي بدورها تقود الإقتصاد نحو نموٍ متصاعد و تنمية متسارعة .

-معظم الباحثين اعتبروا أن الإستثمار يجب ان يكون في رأس المال البشري .

أولاً : حتى نستطيع الإستفادة فيما بعد من رأس المال المادي بل يؤكد " كينيث جالبرت " أن التعليم يجب ان يشمل الشعب كله (وهو نقطة الصفر و البداية للتنمية) فالمدارس قبل المصانع و الكتب قبل الآلات ، لأنه لا جدوى من رأس المال و الصناعة و التكنولوجيا ما لم يتوافر رأس المال الإنمائي الأول و هو الإنسان القادر على الإفادة منها فالعقل و تنميته و تعليمه يفوق كل تنمية لمورد مادي و التعليم الإبداعي هو الأساس في التنمية ، إذا انتقل مركز الثقل في الفعالية التنموية و الإنسانية و في الإبداعية الحضارية من المصنع إلى المختبرات و الجامعات التي أبحت محور الإنمائية الجديدة .[1]

-التعليم استهلاك أم استثمار:

يصعب الفصل عمليا بين الجانب الإستهلاكي و الجانب الإستثماري في التعليم و الفصل نظرياً [2] فقط ، فالفارق بينهما يرتكز على الهدف من إعادة المستعملة فمثلاً شراء محبرة ،ودفع ثمنها قد يعد إستهلاكا إذا كانت تستخدم لكتابة خطابات للأصدقاء ، بينما إذا إستخدمناها من أجل كتابة مقالات أو كتب بأجر فعندها لا تعتبر إستهلاكا و إنما هي إستثمار .

[1]-تابع ، ص 26

[2]- نفس المرجع السابق ص 28

-ونعتقد أن التربية و التعليم هما إستثمار و إستهلاك في آن[1] معاً إذ أن الإستهلاك و الإستثمار وجهان لشيء واحد مع الميل إلى إعتبار التربية إستهلاكاً أكثر من إستثماراً بينما التعليم إستثماراً أكثر منه إستهلاكاً ، وثمة أسباب لاعتبار التعليم إستثمار منها :

-يزيد من دخول الأفراد

-يفتح المواهب و العبقريات

-أثر التعليم أكبر من رأس المال المادي في النمو أو التنمية

- يفيد في الت طور التكنولوجي (الأثر المتبقي لسولو)

- يساهم في التطور و النمو الإقتصادي للبلدان (دراسة دنيسون)

- الإرتقاء الإجتماعي (الحراك الإجتماعي) .

[1]- نفس المرجع السابق ص 31

ايجابيات الاستثمار في المجالات التربوية و سلبياته : [1]

إن وجود عائدات كثيرة و كبيرة و متنوعة للإستثمارات في التربية و التعليم لا يكفي لتسويغ إقامة هذا الإستثمارات أيا كان شكلها و خصائصها ، فقد يكون لها جميعا أو بعضها سلبيات تدفع إلى الإستغناء عنها ، وبهذا الصدد يمكن القول أن التعليم حاجة أساسية للفرد و المجتمع ، وأن الإستثمار فيه يوفره و يلي الحاجة إليه ، ويؤدي دوراً إيجابياً ، وأن النواقص و الأخطاء التي قد تحصل في الإستثمارات التربوية قد تعطل بعض مهماتها الإيجابية وتحدث سلبيات كثيرة أو قليلة .

-نجد دراسات عديدة تعرضت لفقده و إظهار إيجابياته و سلبياته منها :

-في باب الإيجابيات :

كانت نسبة الموافقين من أفراد العينة على الإيجابيات المذكورة في الاستبيانات 73% من أفراد العينة مقابل 14 %غير موافقين و 12 %لا يعرفون .

-وكانت الصفات التي حظينا بعدد أكبر من الموافقين (77%-93%) هي :

[1]-نفس المرجع السابق (ا – رحمة) ص 366-367

-مساعدة القطاع الحكومي على تحمل أعباء التعليم

-تقديم برامج لا تتوفر في المؤسسات الحكومية

-تعليم اللغة الإنجليزية بصورة أفضل

-توفير بيئات تربوية أفضل

-زيادة فرص التعليم و العمل و الإستثمار و المنافسة

-الإسهام في التنمية التربوية

-كما كانت الصفات التي خطيت بموافقة بقية أفراد العينة (43%-69%) هي :

بعض مؤسسات التعليم الخاص تقدم تعليماً أجود من التعليم الحكومي و تتعامل مع الطلبة و أوليائهم بأساليب ديمقراطية، و تقدم تأهيلاً مباشرة للأعمال الجديدة في سوق العمل ، وتسد النقص في التربية قبل المدرسة و تدخل إلى البلد نماذج تعليمية أكثر تطوراً

-في باب السلبيات :

توزعت إجابات الخبراء إلى موافقين على عشرة منها بنسبة (43%-57%) إلى معارضين على ثمان منها : بنسبة (42%-13%) أي أن عدد المعارضين لوجود السلبيات كان أكثر من عدد الموافقين على وجودها ،و أن عدد الصفات السلبية التي عورض وجودها كان أكثر من عدد الصفات السلبية التي ووفق على وجودها .[1]

فقد عارض 13% من العينة القول بأن التعليم غير الحكومي يهبط بمتوسط التعليم ،كما عارضوا بنسب أقل سلبيات مثل تشريب الطلبة اتجاهات لا تناسب المجتمع الخليجي ، التوسع في أنواع من التعليم لا تناسب حاجات المجتمع، مخالفة الأهداف التربوية الوطنية تعزيز الفروق الإجتماعية بين المواطنين ، إشغال وزارة التربية بمشكلات التعليم الخاص ، إرتفاع الرسوم المدرسية ، إستخدام وسائل تعليمية أقل جودة ، تفضيل الإستثمار في المشاريع التربوية الأكثر ربحاً بعض النظر عن فوائدها أو أضرارها التربوية ، استغلال استئجار المباني المدرسية ،زيادة عدد حملة الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل ، وكانت الصفات السلبية التي وافق على وجودها أكثر من نصف أفراد العينة هي الإهتمام بجني الأرباح على حساب العملية التربوية ، الإهتمام بتعليم اللغة

[1]-نفس المرجع السابق (ا- رحمة) ص 361

الأجنبية على حساب اللغة العربية ،حرمان الكثيرين من الفقراء و الريفيين من فرص التعليم ، أي أربع صفات فقط .

-إن نتائج الدراسة الخليجية في مجال إيجابيات و سلبيات الإستثمارات التربوية غير الحكومية تؤشر بوضوح على قناعة خبراء الدراسة بوجود إيجابيات تزيد كثيراً على السلبيات ومن المفترض أن يشكل هذا المؤشر إلى جانب مؤشري الربح و حاجة المجتمع حافزاً فعالاً يجذب رجال الأعمال للإستثمار في المجالات التربوية ، ويدفع مسؤولي التربية إلى تشجيع هذه الإستثمارات .

وفي الأخير نقول بأن علم الإقتصاد يبحث عن العمليات التي يحصل بها الناس على وسائل عيشهم فيدرس عمليات الإنتاج و التبادل و الإستهلاك و تتناول عمليات التعليم و التعلم ، حيث يشترك الطلبة و المعلمون في تعليم و اكتساب المعارف و المهارات و الاتجاهات و إنتاج صفات جديدة في شخصية المتعلم ، و كذلك في إستهلاك المتعلم لهذه المعارف و المهارات و إرضاء حاجاته و رغباته بالإطلاع و المعرفة و الحصول على الشهادات ، وبين عمليات الإنتاج التربوي و عمليات الإستهلاك يحصل تبادل المعرفة و توزيع التعليم وفق أسس وشروط تحتل مكاناً في البحث و النقاش لاختبار النظام المناسب لتوزيع التعليم على أفراد المجتمع ولأسس هذا التوزيع ولشرط القبول في مؤسسات التعليم